

عبدالله الأحمد: الكويت بدأت تعاني من التطرف في أحوال الطقس

مريد - «كويتا»: قال رئيس مجلس الإدارة والدير العام للهيئة العامة للبيئة الشيخ عبدالله الأحمد أمس إن ما يحدث في العالم من كوارث طبيعية يحتم بذل جهود دولية أكبر لمواجهة ظاهرة تغير المناخ. جاء ذلك في كلمة الفأها رئيس الوفد الكويتي المشارك في مؤتمر الأطراف الـ25 لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ «كوب 25» الذي تستضيفه العاصمة الإسبانية مدريد. وحذر من أن الكويت بدأت تعاني من التطرف في أحوال الطقس التي تسببت به الأمطار الموسمية في نوفمبر الماضي من فيضانات وأدت إلى خسائر في الأرواح والممتلكات كما أنها تعاني أيضا من العواصف الرملية والغبارية على مدار العام مما يؤثر بشكل سلبي على النواحي البيئية والصحية والاقتصادية، ودعا الأحمد إلى ضرورة الإسراع في اتخاذ قرارات مناسبة وقابلة للتطبيق لحماية الشعوب والدول ذات الهشاشة من مخاطر تغير المناخ العالمي. وقال إن الكويت صنعت من قبل منظمة الأرصاد العالمية في تقريرها الصادر في يونيو الماضي كأعلى درجة حرارة مسجلة خلال الأعوام الـ76 الماضية وأعلى درجة حرارة في قارة آسيا.

تبذل جهوداً جبارة لحفظ كرامته وحريته

«الخارجية» الكويت تحترم التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان

أكد نائب وزير الخارجية خالد الجارالله احترام الكويت لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان ومواصلتها بذل كافة الجهود التي تكفل جميع الحقوق المترتبة على تلك الالتزامات ومنها ضمان الكرامة.

جاء ذلك في كلمة للجارالله خلال افتتاح ندوة «تعزيز وحماية حقوق العمالة المتعاونة في دولة الكويت» التي أقامتها «الخارجية» أمس.

وأشار إلى الجهود المضنية التي بذلتها الكويت طوال السنوات الماضية في سبيل توفير بيئة مناسبة للعمالة المتعاونة حتى تسهم بشكل إيجابي في عجلة التنمية من خلال إصدار العديد من القوانين والقرارات التي تضمن حقوقهم الكاملة.

وقال إن الهجرة السيئة التنظيم يمكن أن تعيق الانتماءات داخل المجتمعات وتعرض الناس للاستغلال وسوء المعاملة مبيناً أنه لذلك شاركت الكويت في المؤتمر الحكومي الدولي الذي دعت إليه الأمم المتحدة في مدينة مراكش المغربية في ديسمبر 2018 والذي تبلور عنه اعتماد الاتفاق العالمي من أجل هجرة آمنة ومنظمة ونظامية. ولجأت إلى أن أول قانون لتنظيم العمل في الكويت صدر عام 1959 وأنه عدل بالمرسوم الأميري 1960/34 والقانون 1959/1 والقانون 1969/28 في شأن العمل بالقطاع الأهلي.

وأعتبر الجارالله أن هذه القوانين جاءت كنتيجة طبيعية لما سرت به الكويت من نمو وتطور دفع العديد من العمالة المتعاونة للتفكير جدياً بالحصول على فرص عمل «لذا كان لزاماً علينا إصدار مثل هذه القوانين من أجل ضمان حقوقهم».

وأكد أنه نظراً لأن قانون العمل يهدف إلى الموازنة العادلة بين مصلحة العمال وحمايتهم من ناحية ومصلحة أصحاب الأعمال من ناحية



خالد الجارالله يلقي كلمة

الجارالله بحث المستجدات مع وزير الخارجية الثاني بروناني

اجتمع نائب وزير الخارجية خالد الجارالله أمس مع وزير الخارجية الثاني بروناني بروناني دار السلام إيروان

بن بهين يوسف الذي يقوم بزيارة للبلاد والوفد المرافق له، وتم خلال اللقاء بحث

عدد من أوجه العلاقات الثنائية بين البلدين إضافة إلى تطورات الأوضاع على الساحتين الإقليمية والدولية.

وقال إن القانون يتوافق مع احترام الكويت لالتزاماتها الإنسانية واتفاقيات منظمة العمل الدولية التي سبق

أخرى فقد تم اعتماد قانون العمل جديد في الكويت المختل بقانون العمل في القطاع الأهلي 2010/6.



جانب من الحضور

تتضمن 207 قسائم لأصحاب الطلبات المخصص لهم حتى 23 نوفمبر 2017

«السكنية» تستدعي الدفعة الثامنة من «إن 11» بمشروع «جنوب صباح الأحمد»

دعت المؤسسة العامة للرعاية السكنية أمس الدفعة الثامنة من المواطنين المخصص لهم قسائم حكومية في قطاع «إن 11» ضمن مشروع «جنوب مدينة صباح الأحمد» إلى مراجعتها. وقالت المؤسسة في بيان صحفي أنها ستوزع بطاقات القرعة يومي الأحد والاثنين المقبلين، مؤكدة ضرورة اصطحاب المواطنين المخصص لهم قسائم في تلك القطعة البطاقة المدنية وقرار التخصيص معهم لتسلم بطاقة القرعة.

وأوضحت أن هذه الدفعة تتضمن 207 قسائم لأصحاب الطلبات المخصص لهم حتى 23 نوفمبر 2017 موضحة أن بطاقات الاحتياط ستوزع يومي الثلاثاء والأربعاء المقبلين. وذكرت أن من يتخلف عن تسليم بطاقة القرعة الخاصة به خلال الأيام المحددة سيتم استبعاد اسمه وإحلال الاسم الذي يليه في التخصيص.

ودعت المؤسسة أيضاً المواطنين المخصص لهم قسائم في تلك القطعة ولم ترد أسماؤهم

العاملة وهي تعمل باستمرار على تعزيز وحماية العمالة المتعاونة وتقديم كافة التسهيلات المطلوبة وفقاً للقانون.

وأوضح أن العمالة الوافدة مع أسرهما يشكلون أكثر من ثلاثة ملايين فرد مشدداً على أنهم يتمتعون بكافة الحقوق التي نصت عليها القوانين الوطنية وهم يساهمون بشكل إيجابي في كافة قطاعات العمل سواء في أجهزة الدولة أو القطاع الخاص.

وقال «نستذكر هنا ما اعتدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 4 سبتمبر 2000 باعتباره الـ18 من ديسمبر من كل عام يوماً دولياً للمهاجرين وذلك نتيجة للأعداد الكبيرة والمزايمة من المهاجرين في العالم الباحثين عن فرصة عمل».

وأشار إلى أن الهجرة تعتبر اليوم أحد العوامل القوية التي تحرك النمو الاقتصادي وتحفز النشاط وتتيح للملايين البحث عن فرص جديدة للعمل تعود بالنفع على مجتمعاتهم الأصلية والجماعات التي تحتضنهم على حد سواء.

وذكر أن الكويت اعتمدت القانون 2015/68 بشأن العمالة المنزلية والذي يعد نموذجا يحتذى به لما ورد فيه من ضمانات عدة ومن تحديد للمسؤولية بين العامل المنزلي ورب العمل.

وأضاف أن القانون تضمن إنشاء مركز لإيواء العمالة خاص بالنساء يقدم المساعدة والحماية القانونية والخدمات الصحية والوجبات الغذائية المجانية لمن يستوعب 500 عاملة.

ولفت إلى إشادة المنظمات الدولية المتخصصة سواء الحكومية منها أو غير الحكومية أو الهيئات الدبلوماسية المعتمدة لدى الكويت بمستوى الخدمات التي يقدمها للمركز مبيناً أن «القوى العاملة» بصدد إنشاء مركز للرجال كنتيجة طبيعية للنجاح الذي حققه مركز النساء.

قال وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان إن استغلال موقع البلاد الاستراتيجي يمكنها من مساعدة الجهود الدولية المعنية بضمان الأمن والسلامة البحرية والحد من التلوث البحري.

جاء ذلك في تصريح أدلى به الروضان أمس عقب تكريمه وقد شارك في اجتماعات الدورة الـ3 للجمعية العامة للمنظمة البحرية الدولية والذي فازت الكويت خلالها بعضوية المنظمة البحرية الدولية «أي أم أو» عن الفئة «سي».

وأضاف أن هذه العضوية

من شأنها تعزيز مكانة الكويت في المحافل الدولية مع تباين الاهتمام الذي تقيده الدولة بشؤون النقل البحري فضلاً عن تحقيق رؤية «كويت جديدة 2035» وتطبيق الخطط المستقبلية على أرض الواقع.

من جهتها قالت وكالة وزارة الخدمات خلود الشهاب في تصريح لـ «كويتا» إن الفوز بعضوية المنظمة يعد إنجازاً كبيراً للدولة على مستوى المنظمات الدولية خاصة في صنع القرارات المعنية في مجال النقل البحري والملاحة. وأشارت الشهاب بالجهود المبذولة من جانب الدول



خالد الروضان

الصادقة والخليجية لغزو الكويت بالعضوية باصوات 112 دولة من أصل 165 ما يعكس الاحترام والتقدير التي تحظى به البلاد في المحافل الدولية.

وتعتبر المنظمة البحرية الدولية هي جهاز الأمم المتحدة المتخصص والمسؤول عن تعزيز سلامة الملاحة ومنع التلوث الناتج عن السفن حيث يبنى الجهاز القرارات والتوصيات التي تعدها الهيئات المساعدة ويقوم بانتخاب مجلس إدارة يعمل كهيئة حاكمة بين اجتماعات الجمعية وينسق أنشطة الهيئات المساعدة

أعلنت استمرارها بتقديم المساعدات بهدف تحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية

الكويت تؤكد في مؤتمر «باريس» دعمها السياسي والاقتصادي للبنان



السفير سامي السليمان يشارك في اجتماع دعم لبنان

البلدانية والذي عقد في مارس من العام الماضي وغيرها من الاجتماعات. وقال إن الكويت تدعو المجموعة الدولية إلى أن تقوم بدورها تجاه لبنان لاسيما وهو يجتاز ظروف دقيقة بهدف تعديل الظروف الحالية نحو الأفضل بما يسهم في دعم استقرار لبنان وتحقيق تطلعات شعبه الشقيق. وتستضيف باريس حالياً اجتماع المجموعة الدولية لدعم لبنان برئاسة فرنسية مشتركة مع المنسق الخاص للأمم المتحدة للبنان يان كوبيش.

يهدف تحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية والاستقرار الاقتصادي ورفاهية شعبه. وأشار إلى مشاركة الكويت في العديد من المؤتمرات الدولية منها مؤتمر «سيدر» الدولي لدعم الاقتصاد اللبناني والذي استضافته باريس في أبريل من العام الماضي وأعلنت خلالها عن تقديم قروض ميسرة مدة خمس سنوات بقيمة 500 مليون دولار.

كما أشار إلى مشاركة الكويت في مؤتمر «روما 2» لدعم الجيش وقوات الأمن

باريس - «كويتا»: أكد سفير الكويت لدى فرنسا سامي السليمان أمس دعم الكويت الدائم والمستمر سياسياً واقتصادياً للبنان.

وقال السفير السليمان في اجتماع المجموعة الدولية لدعم لبنان أن سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد يؤكد دائماً على دعم الكويت للبنان ومساندته بالنهضة والسلام والاستقرار الذي سينعكس على استقرار المنطقة.

وأضاف أن الكويت تفت منذ وقت طويل إلى جانب لبنان وتستمر بتقديم المساعدات

الشريعان: للكويت دور في الملتقيات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني

الوطني إذ تم تدريب مجموعات من المشاركين من جميع القطاعات الحكومية والقانونية المعنية بهدف إعداد كوادر متخصصة في مجال القانون الدولي الإنساني بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجامعة الدول العربية. وأكد أنه تم تشكيل فريق عمل تشريعي مهمته دراسة اقتراح قانون للجرائم الدولية سيتم الانتهاء منه لغرضه عبر القنوات الرسمية على مجلس الأمة الحالي لإقراره وكذلك الأمر بالنسبة لقانون خاص بحماية الممتلكات الثقافية وقت النزاعات المسلحة وإيضاً قانون لحماية الشارة وإيضاً مدى إمكانية الانضمام للبروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي لعام 1954 الصادر في عام 1999.

جثيف - «كويتا»: قال عضو اللجنة الوطنية الدائمة للقانون الدولي المستشار نواف الشريعان أمس إن للكويت دوراً بارزاً في عقد المؤتمرات والملتقيات الإقليمية والدولية وعقد الاتفاقيات الثنائية بين الجان الوطنية في القانون الدولي الإنساني على الصعيد العربي.

وأضاف الشريعان في ورشة على هامش اجتماعات الصليب والهلال الأحمرين بجثيف أن اللجنة الوطنية التي تأسست العام الماضي وضعت لنفسها أهدافاً استراتيجية عمل حتى عام 2020.

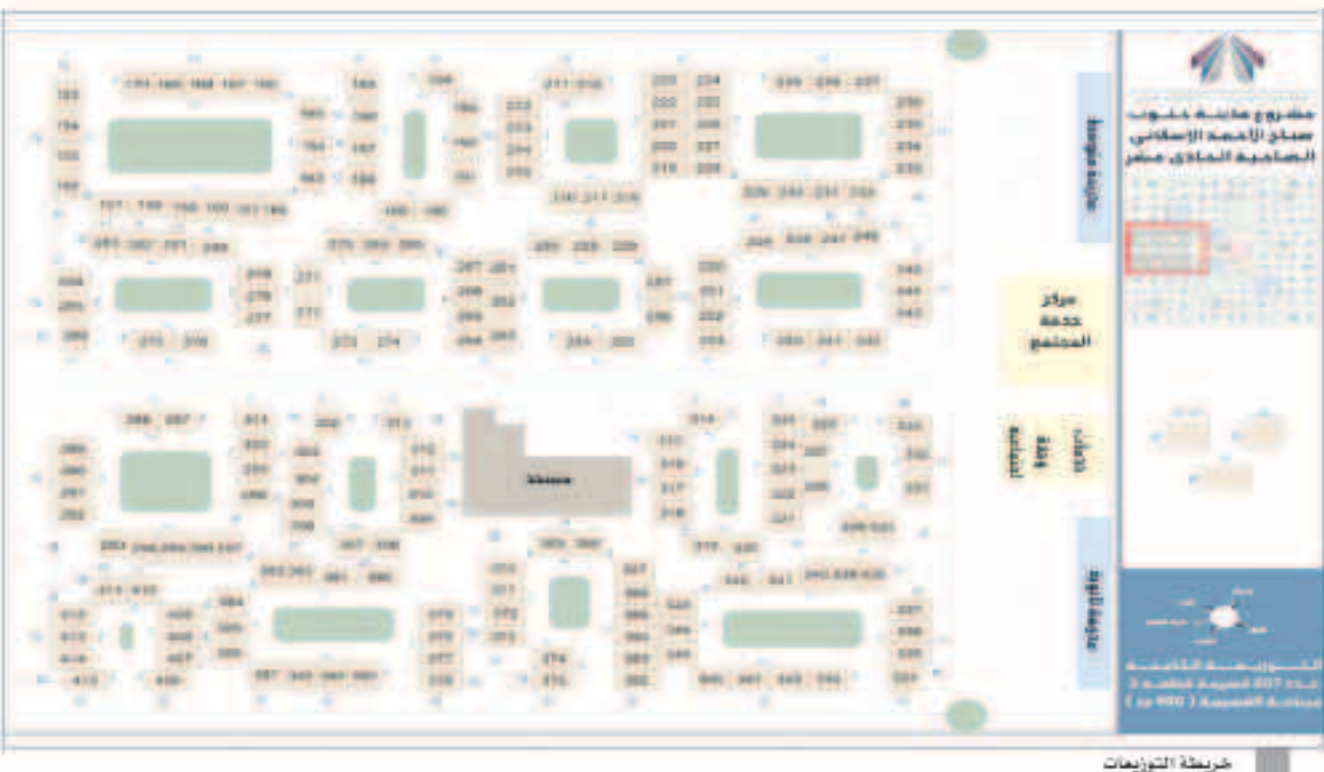
وأوضح الشريعان أن الاستراتيجية تركز على ثلاثة محاور أساسية أولها على الصعيد

الصحية ومراكز الإطباء ومراكز الضحايا وغروم الجمعيات التعاونية والمساجد.

متر مربع لكل منها إضافة إلى الخدمات الأساسية والمباني العامة منها المدارس والمراكز

للدخول ضمن قائمة الاحتياط. ويضم المشروع نحو 25 ألف وحدة سكنية بمساحة 400

ضمن هذا الكشف إلى مراجعتها الثلاثاء المقبل مصطحبين معهم قرار التخصيص والبطاقة المدنية



خريطة التوزيعات